رقم 7
ديسمبر 2016

ملخص سياسة SESRI

التعليم الظل، الدروس الخصوصية وإصلاح التعليم

إيرين ستيبني

يؤثر الانتشار الواسع لظاهرة «التعليم الظل» غير القانوني في قطر بشكل سلبي على جهود الدولة المكثفة في إصلاح نظام التعليم المدرسي (من الروضة حتى الثانوية) بل ويعمل على تقويضها. ويتنامى هذا النوع من التعليم بوتيرة متسارعة نظراً لاعتماد طلاب المرحلة الثانوية، والمرحلة الأساسية أيضاً، بشكل كبير على الدروس الخصوصية. ويعتمد طالب واحد من بين كل ثلاثة من طلاب المرحلة الثانوية في قطر، حسب التقديرات، على الدروس الخصوصية، ما يخلق نوعاً من التداخل مع التعليم الموحد وأساليب شرح المناهج الدراسية المعتمدة في المدارس، كما يؤثر بشكل ملحوظ على قدرة الدولة على تقييم العملية التعليمية والعمل على تحسينها. وتشكّل تكاليف الدروس الخصوصية عبئاً إضافياً على كاهل أولياء الأمور الذين يعانون من النفقات الكثيرة في مواصلة تعليم أبنائهم، حيث يرفع المدرسون الخصوصيون غير النظاميين رسومهم بوتيرة سريعة.

وتشهد قطر انتشاراً متزايداً لظاهرة «التعليم الظل»، الذي يضم مجموعة كبيرة من المدرسين غير النظاميين الذين يرتبطون بأعمال خاصة غير خاضعة لعقود، وغالباً ما تجرى في منازل الطلاب. وتلعب دروس التقوية الإثرائية دوراً هاماً ضمن أي نظام تعليمي متقدم عندما يجرى تنظيمها والإشراف عليها بشكل سليم، حيث تقدم المساندة للطلاب في بعض المواد عند حاجتهم للمزيد من الدعم في أجزاء معينة من المناهج الدراسية. ولكن البحث الذي أجراه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية عن التعليم الثانوي في قطر، أكد أن أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب الذي يتلقون دروساً خصوصية يحصلون عليها في جميع المواد الأساسية، ما يثبت أن مفهوم الدروس الخصوصية يُستغل على نحو غير ملائم، وبشكل أوسع من مجرد الاستعانة بمصادر تعليمية خارجية.

ويعد تقديم الدروس الخصوصية في قطر غير قانوني : حيث يفرض القانون رقم *23* لعام *2015* في المادة الخاصة بالخدمات التعليمية غرامات وعقوبات صارمة على مقدمي الخدمات التعليمية الذين يعملون خارج إطار رقابة وزارة التعليم والتعليم العالي . ويمثل مقدمو الدروس الخصوصية غير المرخصين محور اهتمام وتركيز الحملة التي نظمتها الحكومة لضم جميع مقدمي الخدمات التعليمية تحت مظلتها الرسمية. علماً بأن غياب الإشراف على الدروس الخصوصية يسمح بتقديم تعليم غير خاضع للمعايير، وبالتالي المساهمة في تقويض البنية الأساسية لنظام التعليم الوطني فضلاً عن كونها خرقاً لقوانين العمل.

وقد أصبح تقييم نوعية وكفاءة أي مؤسسة تعليمية أمراً في غاية الصعوبة نظراً لانتشار الدروس الخصوصية على نطاق واسع . ويؤثر التعليم الظل الخاص على حضور الطلاب للمدارس بشكل سلبي واضح، ما يترك أثره بالتالي على قدرة معلمي المدارس على شرح منهاج جرى الإعداد له جيداً. ورغم مساعدة الدروس الخصوصية لبعض الطلاب الذين يسعون بجد لتحسين تحصيلهم الأكاديمي؛ إلا أن شيوع الاعتماد عليها يعرقل الأداء السليم في نظام التعليم الرسمي بشكل عام، ما قد يتسبب من ظلم للطلاب الذين لا يحتاجون لدروس خصوصية أو ليس في استطاعتهم تحمل نفقاتها.

تزايد الاستعانة بالمدرسين الخصوصيين في قطر

استعان *36%* من طلاب المرحلة الثانوية في قطر بمدرسين خصوصيين خلال العام الماضي، وفقاً لنتائج

SESRI للسياسات

بحث أجراه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية مؤخراً. وقد تكون النسبة أعلى بكثير في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى – ولا سيما في أبوظبي، حيث تفيد التقديرات الأخيرة بأن نسبة الاستعانة بالمدرسين الخصوصيين فيها تصل إلى *47%* . علاوة على ذلك، يشير البحث بأن الاستعانة بالمدرسين الخصوصيين على مدى السنوات الثلاث الماضية قد ارتفع في قطر بين جميع طلاب المرحلة الثانوية بهامش بسيط وصل إلى ٤٪، وانخفض في المدارس العربية على وجه الخصوص بشكل كبير. قد تكون هذه النتائج المشجعة مضللة وتخفي بعض النقاط الهامة، فنصف طلاب المدارس الدولية تقريباً يتلقون دروساً خصوصية، فيما تصل النسبة إلى الثلث بين طلاب المدارس المستقلة. وقد يكون سبب تراجع نسبة الطلاب الذين يتلقون دروساً خصوصية في المدارس العربية هو الارتفاع الحاد في تكاليف هذه الدروس وليس تحسن مستوى تحصيلهم الدراسي.

ارتفاع هائل في تكاليف الدروس الخصوصية

في الوقت الذي ازداد فيه عدد طلاب المرحلة الثانوية ممن يستعينون بالدروس الخصوصية بنسبة *4%* فقط خلال السنوات الثلاث الماضية؛ ازدادت تكاليفها عشر أضعاف خلال الفترة ذاتها. فقد بلغ المتوسط السنوي لتكاليف الدروس الخصوصية عام *2012* حوالي *5085* ريال قطري للطالب الواحد ، ودفعت ثلث العائلات التي حصل أبناؤها على دروس خصوصية مبالغ أكبر وصلت في بعض الأحيان إلى 20 ألف ريال قطري عن كل طالب.

ويتواصل ارتفاع متوسط التكلفة السنوية لهذه الدروس ليصل إلى *7200* ريال قطري عن كل طالب بحلول عام *2015*، مما يعني زيادة بنسبة تفوق *40%*. إلى جانب ذلك؛ فقد قفز الحد الأعلى لمعدل التكلفة؛ حيث تضاعف عدد أولياء الأمور، الذين أفادوا في *2015* بأنهم كانوا يدفعون *20* ألف ريال سنوياً عن كل طالب، كما تنفق نسبة الـ *5%* الأعلى من أولياء الأمور ممن يتلقى أبناؤهم الدروس الخصوصية مبالغ تتراوح ما بين *30* ألف و*50* ألف ريال عن كل طالب. لا يعود التضخم وحده إلى التكاليف المتزايدة في سوق لا تخضع للتنظيم فقد وصل إجمالي مؤشر التضخم في أسعار المستهلك لكل أنواع التعليم منذ عام *2013* إلى *20.22%* ولكن هذه النسبة تعود بشكل كبير إلى التضخم في تكاليف التعليم الأساسي التي وصلت *22.64%* والتعليم العالي والتي تبلغ *28.00%*. في حين ارتفع معدل نفقات الاسرة على التعليم الثانوي بنسبة *11.37%* بين *2013* ونوفمبر *2015* ، وهي الفترة التي أجرى بها معهد الدراسات الإجتماعية والاقتصادية المسحية أحدث دراساته المسحية عن التعليم. بذلك فإن

40% زيادة في تكاليف الدروس الخصوصية في الأعوام الثلاثة الأخيرة

الشكل *1*: نسبة اللذين أفادوا بالتوجّه نحو الاستعانة بمدرسين خصوصيين (خلال ثلاث سنوات وفق النظام الدراسي)

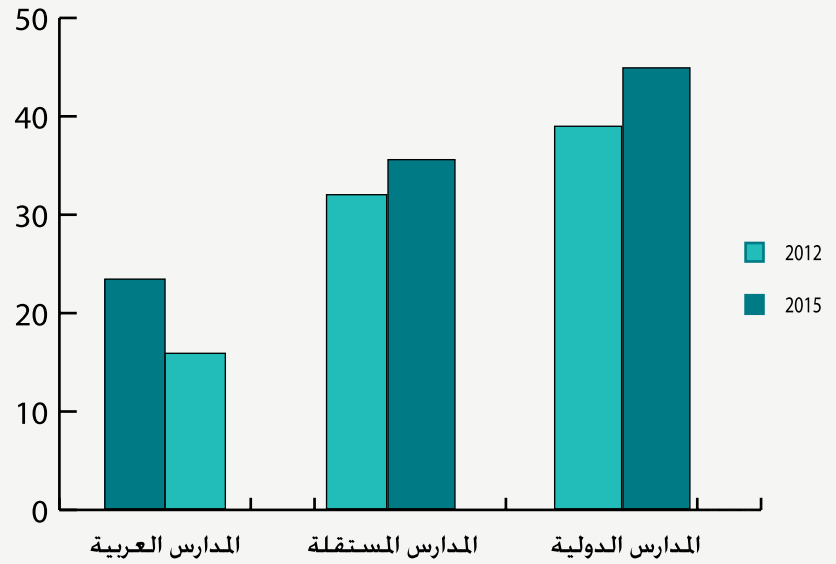

إجمالي الإنفاق على الدروس الخصوصية في التعليم الثانوي يزداد بمعدل يفوق *4* أضعاف سرعة التضخم في نفقات التعليم الثانوي بشكل عام و في حال تقدم الأعداد الحالية الضخمة لطلاب المرحلة الأساسية إلى النظام الثانوي في قطر (بدلاً من العودة إلى بلد المنشأ ، على سبيل المثال، خلال السنوات الخمس القادمة)، فإن إجمالي الإنفاق الخاص على التعليم الثانوي قد يصل إلى مبالغ ضخمة.

الطلاب القطريون هم الأكثر اعتماداً على الدروس الخصوصية خاصة طلاب المدارس الدولية

تشكل النفقات المتزايدة على التعليم الثانوي في المدارس الدولية في قطر عبئاً على كاهل أولياء الأمور القطريين. ويعتبر طلاب المدارس الدولية من القطريين هم المجموعة الأكثر عرضة للاستعانة بالدروس الخصوصية، كما شهدت هذه المجموعة نسبة الزيادة الإجمالية الأكبر في الاستعانة بمدرسين خصوصيين خلال الأعوام الثلاث الماضية. من المؤكد أن الرسوم الدراسية التي تفرضها العديد من المدارس الدولية في قطر تفوق رسوم المدارس المستقلة بكثير، ويمثل تغلغل الدروس الخصوصية بين طلاب المدارس الدولية نوعاً من «النفقات الخفية» الإضافية، الذي يتعارض مع ما هو مرجو من إلحاق الأبناء بهذا النوع من المدارس.

تنجب الغالبية العظمى من العائلات القطرية أكثر من طفل واحد ؛ ولكن مجرد التفكير بأن هذه المعادلة ستطبق على باقي الأشقاء؛ يصبح عبء النفقات المنزلية أمراً مربكاً للغاية. ومن المحتمل أن تكون التكاليف المرتفعة والآخذة في التزايد بوتيرة متسارعة هي السبب الرئيسي وراء البطء النسبي في معدل زيادة الدروس الخصوصية بشكل عام؛ وإذا استمرت هذه التوجهات بلا رقابة سيصبح عالم الدروس الخصوصية محصوراً بين قلة معينة، ولن يكون في متناول جميع الطلاب حسب احتياجاتهم الأكاديمية.

العلاقة بين الدروس الخصوصية والتغيّب عن المدرسة

يرتبط الحضور المنتظم للدروس الخصوصية بمعدلات الغياب العالية عن المدارس . وقد حققت الجهود المتضافرة المبذولة في وزارة التربية والتعليم لفرض سياسة خاصة للحضور والغياب وتطبيقها في المدارس في قطر منذ عام *2012*، تحسينات ملموسة على حضور الطلاب. ورغم أن تقارير المدارس السنوية للوزارة لم تظهر أي تغيير على مؤشرات الحضور على مدى السنوات الثلاث الماضية ، إلا أن البحث الذي أجراه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية يشير إلى أن معدل الغياب في تناقص: فبعد تطبيق سياسة الحضور عام 2012، ازداد عدد الطلاب الذين لا يتغيبون عن الدراسة أبداً بنسبة *10٪*. على أية حال؛ يبدي الطلاب الذين يتلقون الدروس الخصوصية استجابة أقل لنظام الحضور إلى المدرسة. حيث سجل *30٪* فقط من الطلاب الذين لا يتلقون دروساً خصوصية غيابات منتظمة عن المدرسة في العام الماضي، فيما تكرر غياب *40%* من الطلاب الذين يتلقون دروساً خصوصية بشكل منتظم. وتؤثر معدلات الغياب المرتفعة بشكل سلبي على تطبيق المناهج في الصفوف المدرسية،

تكرر غياب طلاب الدروس الخصوصية عن المدرسة

الشكل *2* : معدل تضخم تكلفة رسوم التعليم الثانوي مقابل الدروس الخصوصية لطلاب المرحلة الثانوية

	2012	2013	2015	% نسبة التغيير
التضخم في تكاليف التعليم الثانوي (مؤشر أسعار المستهلك)	———	100.00*	111.37	11.37%
معدل التكلفة السنوية للدروس الخصوصية لكل طالب	5085 ر.ق.	———	7200 ر.ق.	41.59%

وقد تتسبب بأزمة واضحة، مما يضر بمصلحة باقي الطلاب.

طلاب في خطر يحتاجون بشدّة إلى دروس تقوية اضافية ولا يُحتمل تمكّنهم من الحصول عليها

من الممكن أن تكون الدروس الإضافية أمراً في غاية الأهمية للطلاب الذين يسعون بجد لتحسين تحصيلهم الدراسي إذا ما جرى تنظيمها بشكل جيد، وتدرك وزارة التعليم والتعليم العالي قيمة الدروس الإضافية عند وضعها في سياقات مناسبة، وتعمل الوزارة حالياً على إنتاج برنامج يضم فيديوهات تعليمية متاحة لجميع الطلاب الذين يحتاجون إلى دروس تقوية إضافية لتحسين أدائهم الدراسي مجاناً على شبكة الانترنت. وتشير بحوث المعهد إلى أن هنالك فجوة مستمرة بين احتياجات الطلاب الأكاديمية وإمكانية حصولهم على الدعم الأكاديمي الإضافي. فقد أفاد واحد من كل عشرة طلاب في المرحلة الثانوية في قطر بأنهم أعادوا عاماً أكاديمياً واحداً على الأقل، ولم يتغير هذا الرقم خلال السنوات الثلاث الماضية. علاوة على ذلك، أفاد أقل من نصف الطلاب الراسبين، نحو ٤٥٪ منهم، بأنهم تلقوا دروساً خصوصية، ولم تتحسن هذه النسبة ما بين عامي *2012* و *2015*.

الشكل *3*: نسبة طلاب المدارس الدولية والمستقلة الذين يستعينون بمدرسين خصوصيين حسب الجنسية

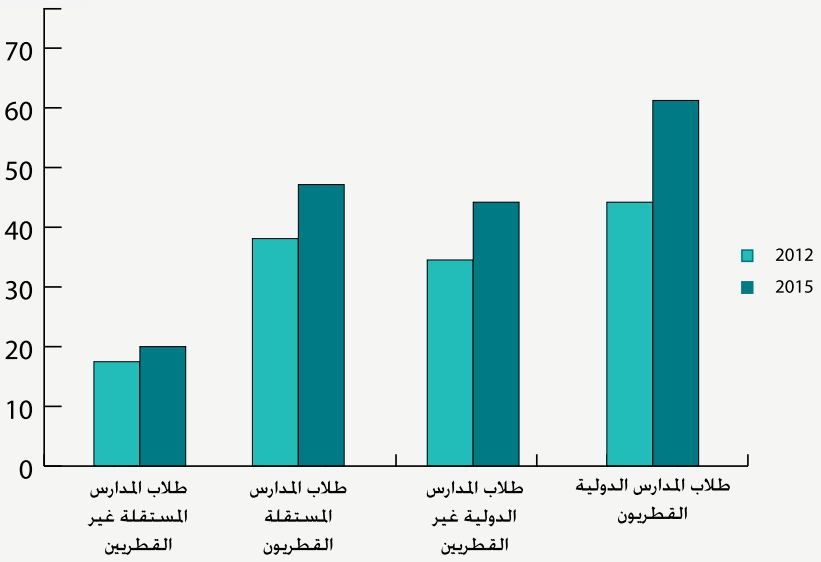

توجيهات للسياسات

1) التطوير الممنهج لقطاع تعليم خصوصي مُنظّم: يبدو أن عدم قانونية الدروس الخصوصية في قطر ليست معلومة شائعة، كما أن الطلاب وأولياء أمورهم لا يدركون بوضوح الأثر الخطير لهذا القطاع الضخم. ينبغي إنشاء مراكز تقوية نظامية لتلبية احتياجات الطلاب من دروس التقوية التكميلية. وقد بدأت بعض هذه المراكز بالظهور في قطر، مثل مركز سيلفن التعليمي ومركز اكسفورد وأكاديمية لندن، ولكن من الواضح أن الطلب على هذه الخدمات كبير بحيث لا تزال هناك حاجة إلى المزيد منها.

2) التوعية العامة: تنتشر الدروس الخصوصية بشكل واسع بسبب كونها مقبولة، فالفوائد المتصورة للدروس الخصوصية تشجع أولياء الأمور والطلاب على اللجوء إليها بغض النظر عن وجود حاجة فعلية. ينبغي تشجيع أولياء الأمور على التركيز على جودة التعليم الرسمي بدلاً من التوجه إلى خيارات الدروس الخاصة.

سيتأثر الاحتفاظ بالوافدين تأثرًا طفيفًا في حال تطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5%